المحور السادس: الأبعاد الدولية لتمويل التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الدولية إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الدولي، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز النمو على المستوى الدولي وتوفير الفرص الاقتصادية للدول. تقوم التجارة الدولية على تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يسمح بتوزيع أفضل للموارد وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الأمم. تشكل التجارة الدولية أيضًا وسيلة لتبادل المعرفة والتكنولوجيا، وتعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول من خلال القوانين والاتفاقيات. في هذا السياق.

ولإنجاح عملية تمويل التجارة الدولية يجب توفير نظام نقدي دولي يعمل على خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم.

أولا: النظام النقدي الدولي.

1. مفهوم النظام النقدي الدولي

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والاحتياطات الدولية، كذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

يقصد بالنظام النقدي الدولي بأنه مجموعة الوسائل و القواعد و الأعراف و التسهيلات و التنظيمات التي تؤثر في المدفوعات الدولية. و يوصف النظام النقدي الدولي بالجيد عندما يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمار، وتوزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة.

2. أهمية النظام النقدي الدولي:

تظهر أهمية النظام النقدي الدولي في النقاط التالية:

.تسهيل التجارة والأعمال.

.تسهيل السفر والسياحة،

.تسهيل الاستثمار،

.تسهيل المساعدات الخارجية،

3. مكونات النظام النقدي الدولي:

يتكون النظام النقدي الدولي من:

أ: مؤسسات النظام النقدي الدولي :

أ:1.صندوق النقد الدولي:

❖ **تعريفه**

هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة.

تأسس صندوق النقد الدولي في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقًا من أفكار الاقتصاديّيَن هاري ديكستر وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي. يلعب صندوق النقد دورًا مركزيًا اليوم في إدارة مشكلات ميزان المدفوعات والأزمات المالية العالمية. تساهم الدول في تمويل احتياطات الصندوق عبر نظام الحصص الذي يسمح للدول باقتراض المال عندما تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات.

❖ **أهدافه:**

- العمل على رعاية التعاون النقدي الدولي،
- الحفاظ على الاستقرار المالي،
- تسهيل التجارة الدولية،
- الحثّ على رفع معدلات التوظيف والنمو الاقتصادي المستدام،
- تقليص الفقر في مختلف أنحاء العالم

أ. 2. البنك الدولي للانشاء والتعمير:

✓ **تعريفه.**

البنك الدولي هو مؤسسة تابعة للأمم المتحدة وتعد أكبر بنك إنمائي علي مستوي العالم تساهم في تقديم الدعم والمشورة المالية للدول النامية التي لديها مشاكل اقتصادية.

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944، ثم أطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، ويتكون أعضاء البنك الدولي من عدد 189 دولة، يقومون بالمساهمة في تقديم الخبرات والموارد اللازمة لتحقيق أهدافه الرئيسية، ويقع مقر البنك الرئيسي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

✓ **عضويته:**

لكي تصبح الدولة عضوا في البنك الدولي، فلابد لها أولا الانضمام لـ صندوق النقد الدولي، وتتوقف المساهمة التي يقدمها البلد العضو سواء لصندوق النقد الدولي أو للبنك الدولي على حجم اقتصاد الدولة.

و يتم تعيين رئيس البنك الدولي من خلال أكبر بلد مساهم ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأعضاء فيمثلون مجلس إدارة البنك، ومن ثم يتم تفويض الصلاحيات على مدار العام إلى مجلس مكون من 24 مدير تنفيذي ، وتشكل كل من :.

الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان. أكبر خمسة مساهمين في البنك الدولي

✓ **أهدافه:**

تتمثل أهداف البنك الدولي في العديد من الأهداف الهامة والتي تكون العديد من الدول النامية في حاجة إليها وأهمها:

- كان الهدف الأساسي عند إنشائه المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية.
- تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة.
- المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.
- توفير حلول مخصصة للبلدان متوسطة الدخل للحيلولة من وقوعها تحت مستوى الفقر.
- تحفيز الحكومات للحد من التغيرات المناخية، لأن هذه الخطوة تساعد البلدان في السيطرة على الأمراض المعدية، وتحسن الأداء عند الأزمات المالية الدولية، كما تشجع على التجارة الحرة.
- تبادل خبراتها مع البلدان النامية، ونشر المعرفة عن طريق بناء قاعدة بيانات تفاعلية على الإنترنت وتقديم التقارير المختلفة.
- القضاء على الفقر من خلال العمل على تخفيض عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر حول العالم إلى 3% بحلول عام 2030.
- تحسين مستوى المعيشة ويتمثل ذلك في تحسين مستوى الدخل لنسبة 40% الأكثر فقرا من عدد السكان في كل دولة.

✓ **مؤسساته**

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويرمز له بالرمز.IBRD
- المؤسسة الدولية للتنمية ويرمز له بالرمز.IDA

- مؤسسة التمويل الدولية ويرمز له بالرمز.IFC
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ويرمز له بالرمز.MIGA
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ويرمز له بالرمز.ICSID

ب: الاتفاقات،

من بين الاتفاقيات التي يقوم عيلها النظام النقدي الدولي:

ب:1. اتفاقية بريتون وودز:

تم عقد هذه الاتفاقية في اجتماع ممثلوا الدول الرأسمالية الصناعية بمدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في عاممن اجل 1944 عقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وحظرت 44 دولة، قدمت خلالها مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرارا من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي.

ب:2. اتفاقية جمايكا:

في عام 1974 في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي، ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق، انحصرت مهمتها في إعداد اقتراحات للتكيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون" جمايكا "بعد المصادقة عليه من قبل 85 % من الدول الأعضاء، والتي تتمتع ب 78.52 % من الحجم الإجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز ، والذي بدأ سريانه ابتداء من أفريل 1978. فاتفاقية جمايكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل فعال من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الصندوق وخاصة تلك المدينة منها. وبذلك تكون اتفاقية جمايكا قد أدت دور الذهب في النظام النقدي العالمي، وقررت نظاما أكثر مرونة لأسعار الصرف، ودعمت حقوق السحب الخاصة.

ج: القواعد "النظم"،

ج:1. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:

يبين هذا النظام وجود العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية والمقدار الثابت من الذهب، بحيث تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب، وقد ساد في معظم الدول المتقدمة، حيث كان يتميز بالاعتراف الجماعي له. وبريطانيا هي أول من أقرته في عام1816.

ج:2.نظام المسكوكات الذهبية:

يمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب.

ج:3. نظام السبائك الذهبية:

في ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهبا، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وأن هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي الذي يكتفي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزانته مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

ج:4 نظام الصرف بالذهب:

في ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول.

د: العمليات التي تسمح المدفوعات، وصرف العملات، وانتقال رأس المال الذي تتطلبه المعاملات الدولية.

4. تقييم النظام النقدي الدولي:

يقيم النظام النقدي الدولي بالاستناد الى ثلاثة معايير هي:

- ✓ **التصحيح Adjustment**

يشير التصحيح الىالطريقة التي يمكن بواسطتها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات،فالنظام الجيد هو الذي يقلل التكلفة والوقت اللازم لتصحيح الاختلال الى اقل ما يمكن.

- ✓ **السيولة :Liquidity**

أما السيولة فتشير الى الكمية المتوفرة من الموجودات من الاحتياطات الدولية اللازمة لتسوية الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، فالنظام الجيد هو الذي يوفر الاحتياطات الدولية الكافية التي تمكن الدول من تصحيح العجز دون حصول انكماش في اقتصادها

- ✓ **الثقة :Confidence**

أما الثقة فتشير الىأن آلية التصحيح تعمل بكفاءة وان الاحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية.

ثانيا: السيولة الدولية.

أ: مفهوم السيولة الدولية.

السيولة الدولية هي مفهوم أساسي في التمويل يشير إلى توافر الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة .إنها شريان الحياة للنظام المالي العالمي، مما يضمن قدرة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع الدولي والتخفيف من المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية عبر الحدود.

يمكن تعريفها أيضا على انها قوة سرعة تحول الأصول إلى نقود حاضرة، وبالتالي فان السيولة الدولية تشمل جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية، أي لتمويل التجارة الخارجية للدول العالم.

ب: مكونات السيولة الدولية:

تشمل السيولة الدولية احتياطيات النقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك المركزي، فضلا عن الأصول التي يمكن تعبئتها بسهولة في أوقات الضغوط المالية .بالنسبة للشركات، فهي تنطوي على الحفاظ على إمكانية الوصول إلى التمويل بعملات متعددة لتسهيل أنشطة التجارة والاستثمار.

وعليه تتكون السيولة الدولية، والتي يطلق عليها عادة الاحتياطيات الدولية من كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية والتي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات.

ج: مصادر السيولة الدولية:

هناك عدة مصادر للسيولة الدولية فهي:

- الذهب الموجود لدى البنوك المركزية للدول.
- العملات الاجنبية وخاصة الدولار الأمريكي والباون الإسترليني الموجودة لدى البنوك المركزية.
- حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار التعاون.

د: صفات السيولة الدولية:

تتميز السيولة الدولية بصفات معينة منها:

- تتسم الموارد التي تتألف منها السيولة هي موارد رسمية، وان ما في حوزة القطاع الخاص من بعض عناصر هذه السيولة لا تدخل في عدادها.
- تتمتع عناصر السيولة بحرية مطلقة على التحرك والاستخدام، تتمتع عناصر السيولة الدولية على الصعيد الخارجي بصفة القبول غير المحدود أو الشروط.

علاوة على ذلك يجب التميز بين نوعين من السيولة الدولية وهما:

- ❖ السيولة المملوكة وهي عبارة عن الأصول والاحتياطيات الدولية الموجودة في حوزة الدولة وبإمكانها التصرف بها.
- ❖ السيولة المقترضة وهي كافة عناصر السيولة التي يحصل عليها الدولة عن طريق اقتراضها من الخارج.

ه: قياس السيولة الدولية:

يتم قياس حجم السيولة الدولية عادة تبعا لحجم الاحتياطي من هذه الموارد منسوبة إلى الاستيرادات خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة،

إن تحديد العلاقة المثلى لحجم السيولة الدولية من الناحية النظرية هي مسألة واردة لكنها من الناحية العملية ليست سهلة وذلك للأسباب التالية:

- انعدام مؤسسة نقدية دولية واحدة كما هو موجود على الصعيد الداخلي مختصة بإصدار السيولة، وذلك لأن هذه السيولة تأتي من مصادر عدة مستقلة بعضها عن الآخر.
- كون بعض مصادر السيولة ذات الصفة المحلية والتابعة للدول صاحبة العملة الدولية وعندما تصدر كمية من هذه السيولة من خلال العجز في موازين مدفوعاتها فإنما تنطلق من حاجتها الخاصة وليس من حاجة الاقتصاد الدولي.

عدم وجود هيئة دولية مختصة بمراقبة حركة وتطور هذه السيولة وباتخاذ الإجراءات وقت الحاجة.

و: تأثير السيولة على التجارة الدولية

السيولة، أو توافر الأصول السائلة، هي حجر الزاوية في التجارة الدولية. فهو يسهل المعاملات من خلال ضمان حصول الشركات على الأموال اللازمة لشراء السلع والخدمات، ودفع تكاليف العمالة، وتغطية تكاليف التشغيل الأخرى. إن السهولة التي يمكن بها تحويل الأصول إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشركات العاملة في التجارة عبر الحدود، لأنها تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والاستثمار في الفرص طويلة الأجل .

❖ **من وجهة نظر المصدرين:**

تعد السيولة أمرًا حيويًا لاستدامة العمليات والاستفادة من الفرص المتاحة في السوق .يمكن للمصدر الذي يتمتع بسيولة عالية أن يستجيب بسرعة للطلبات الكبيرة أو يقدم شروط دفع تنافسية، مثل فترات الائتمان الممتدة، والتي يمكن أن تكون عاملاً حاسماً في الفوز بالعقود على المنافسين. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى ضياع الفرص وتوتر العلاقات التجارية.

❖ **من وجهة نظر المستوردين:**

يعتمد المستوردون على السيولة لضمان الدفع في الوقت المناسب لمورديهم، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على جدارتهم الائتمانية وقدرتهم على التفاوض على شروط مواتية .وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المستوردون إلى السيولة لإدارة مخاطر العملة .

بحيث يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار الصرف بشكل كبير على تكلفة السلع المشتراة دوليا، كما أن وجود الأصول السائلة يسمح للشركات بالتحوط ضد هذه المخاطر أو الاستفادة من تحركات العملة المواتية.

❖ **من وجهة نظر الاقتصاد الكلي:**

يمكن للسيولة المتوفرة في النظام المالي لبلد ما أن تؤثر على ميزانها التجاري. فالبلدان التي تتمتع بأسواق مالية أكثر و سيولة أكثر غالبا ما تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال وارتفاع قيمة العملة المحلية. وهذا بدوره يمكن أن يجعل الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص، مما قد يؤدي إلى عجز تجاري.

أما تأثير السيولة على عمليات التجارة الدولية فتتمثل في:

✓ ***تمويل التجارة*** :

يعد الوصول إلى الأصول السائلة أمرًا ضروريًا لتمويل التجارة، مما يمكّن التجار من سد الفجوة بين الشحن والدفع. على سبيل المثال، قد تستخدم الشركة خطاب اعتماد، مدعومًا بأصول سائلة، لضمان الدفع للبائع عند التسليم.

✓ ***إدارة المخزون***

تسمح السيولة العالية بإدارة المخزون بشكل أفضل. على سبيل المثال، يمكن لتاجر التجزئة أن يشتري بسرعة مخزونًا كبيرًا من الأجهزة الإلكترونية من الصين أثناء تخفيضات العطلات بسبب الأموال المتاحة بسهولة.

✓ ***إدارة المخاطر*** :

تلعب السيولة دورًا في إدارة المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، مثل مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية. ويمكن للسوق السائلة أن تمتص الصدمات بشكل أفضل، مما يقلل من تأثير الأحداث غير المتوقعة على التجارة.

✓ ***الاستقرار الاقتصادي*** :

تميل البلدان ذات السيولة العالية إلى أن يكون لديها اقتصادات أكثر استقرارًا، مما يشجع التجارة. على سبيل المثال، أدى برنامج التيسير الكمي الذي تبناه البنك المركزي الأوروبي إلى زيادة السيولة في منطقة اليورو، الأمر الذي ساعد في استقرار اقتصاد المنطقة وتعزيز التجارة داخل الكتلة ومع الشركاء **الخارجيين.**

✓ ***أسواق الصرف الأجنبي*** :

تعد السيولة في سوق الصرف الأجنبي أمرًا بالغ الأهمية للتجارة الدولية. فهو يضمن قدرة الشركات على تبادل العملات بمعدل ثابت، كما رأينا في حالة الين الياباني، الذي يتم تداوله بكثافة، وبالتالي يوفر للمصدرين والمستوردين اليابانيين الاستقرار في تحويل العملات.

ثالثا: التسويات التجارية الدولية:

أ: البنوك المراسلة:

تعمل هذه البنوك كوسطاء بين البنوك المختلفة التي تفتقر إلى العلاقات المباشرة. إنها تمكن البنوك من التعامل مع بعضها البعض، وتسهيل المعاملات عبر الحدود من خلال توفير الخدمات اللازمة مثل إجراء المعاملات ومعالجة المدفوعات وتوفير السيولة. خاصة في الأسواق الناشئة، حيث تفتقر البنوك المحلية إلى الموارد أو الخبرة اللازمة للتعامل مع المعاملات المعقدة.

ب: دورالبنوك المراسلة في التسويات التجارية الدولية:

تلعب البنوك المراسلة دوراً حيوياً في التسويات التجارية الدولية نختصرها في النقاط التالية:

- **تسهيل المعاملات :**

تعمل البنوك المراسلة كوسطاء بين بنكين، مما يسمح بتسهيل حركة الأموال بين البنوك، مما يقلل من الوقت وتكلفة تسوية المعاملات الدولية.

- **تخفيف المخاطر:**

تساعد البنوك المراسلة في تخفيف المخاطر المرتبطة بالمعاملات الدولية. وقبل إنشاء علاقات مراسلة يتم التأكد من أن هذه البنوك ذات سمعة طيبة وسليمة مالياً. كما يراقبون المعاملات لتحديد أي أنشطة مشبوهة قد تؤدي إلى جرائم مالية.

- **توفير السيولة :**

تساعد البنوك المراسلة على توفير السيولة من خلال تقديم خطوط الائتمان للمؤسسات المالية الأجنبية. مما يتيح للبنوك الأجنبية الوصول إلى الأموال بسرعة وكفاءة، و يقلل من الوقت الذي تستغرقه تسوية المعاملات الدولية.

- **تقديم خدمات الصرف الأجنبي:**

تقدم البنوك المراسلة خدمات صرف العملات الأجنبي، والتي تسمح للبنوك الأجنبية بتحويل عملة إلى عملة أخرى. تساعد هذه الخدمة في تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة وتسمح بحركة الأموال السهلة بين البلدان.

- **تعزيز العلاقات التجارية :**

تساعد البنوك المراسلة على تعزيز العلاقات التجارية بين البلدان من خلال تعزيز الثقة والثقة في النظام المالي، مما يعزز التجارة الدولية.

ج: مزايا استخدام البنوك المراسلة في التسويات التجارية:

يمكن أن يقدم استخدام البنوك المراسلة مزايا كبيرة للشركات من جميع الأحجام نذكر من هذه المزايا ما يلي:

- **تحسين إدارة المخاطر :**

يمكن أن يساعد استخدام البنوك المراسلة في تقليل المخاطر لكلا الطرفين المشاركين في المعاملة. تعمل البنوك المراسلة كطرف ثالث موثوق بها، والتحقق من شرعية الدفع، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وحماية كلا الطرفين ضد الاحتيال.

- **أوقات معالجة أسرع**

يمكن للبنوك المراسلة معالجة المعاملات بسرعة أكبر، مما يسمح للشركات بتلقي الدفع بشكل أسرع وتقليل الوقت الذي يستغرقه إكمال التجارة.

- **تعزيز الشفافية**

يمكن أن توفر الخدمات المصرفية للمراسل أيضاً شفافية أكبر لجميع الأطراف المشاركة في المعاملة. باستخدام طرف ثالث موثوق به، يمكن أن يكون لدى الشركات رؤية أكبر في عملية الدفع، مما يقلل من خطر الأخطاء أو التناقضات.

- **الوصول إلى أسواق جديدة**

يمكن للبنوك المراسلة مساعدة الشركات على الوصول إلى أسواق جديدة، وخاصة في الاقتصادات الناشئة. من خلال الاستفادة من علاقات وشبكات البنوك المراسلة، يمكن للشركات الاستفادة من فرص جديدة للنمو.

د: دور البنوك المراسلة في تخفيض المخاطر:

تلعب البنوك المراسلة دوراً حيوياً في هذا الصدد من خلال تقديم خدمات مختلفة

- **تخفيف المخاطر:**

تعمل البنوك المراسلة كوسطاء بين البنوك في مختلف البلدان، مما يساعد على تخفيف المخاطر المرتبطة بالمعاملات عبر الحدود، بحيث توفر خدمات مثل معالجة الدفع والتمويل الأجنبي وتمويل التجارة، والتي تساعد على ضمان اكتمال المعاملات بسلاسة وفي الوقت المحدد. علاوة على ذلك، يمكن أن تعمل البنوك المراسلة كضمان للدفع، مما يعني أنه يمكنهم التأكد من توفر الأموال لتسوية المعاملة.

- **الامتثال:**

يعد الامتثال جانباً مهماً للتسويات التجارية، وتلعب البنوك المراسلة دوراً حاسماً في ضمان أن جميع الأطراف المعنية قد امتثلت للوائح ذات الصلة. من حيث فحص المعلومات المتعلقة بعملائهم والمعاملات التي يسهلونها، لضمان عدم مشاركتهم في أي أنشطة غير قانونية. يجب أن تلتزم البنوك المراسلة باللوائح الصارمة

لمكافحة غسيل الأموال (AML) والتمويل المضاد للإرهاب (CTF) للحفاظ على سمعتها وتجنب العقوبات القانونية.

- **الاتصالات:**

يعمل البنك المراسل كجسر بين البنوك في مختلف البلدان. بحيث يوفر قناة اتصال آمنة وموثوقة، مما يساعد على تخفيف المخاطر وتجنب سوء الفهم. على سبيل المثال، إذا كانت هناك مشكلة في المعاملة، يمكن للبنك المراسل توصيل المشكلة بسرعة إلى الأطراف ذات الصلة وحلها.

- الكفاءة:

يمكن للبنوك المراسلة المساعدة في تسريع العمل من خلال توفير خدمات مثل شيكات الدفع المسبق والتمويل التجاري، يمكن للبنوك المراسلة التأكد من اكتمال المعاملة بسرعة وكفاءة. علاوة على ذلك، يمكنهم المساعدة في تقليل تكلفة المعاملة من خلال توفير أسعار صرف الأجنبية التنافسية وتقليل عدد الوسطاء المعنيين.